نجيب غلاب يكتب:

نحو استراتيجية وطنية لمحاربة الفساد «٢-٢»

مقترحات لمكافحة الفساد

قوى الفساد لها أجندة خاصة تتناقض مع المشروع الوطني الذي أسس له الرئيس علي عبدالله صالح

«لا تهاون مع أي فاسد أياً كان».. «لن نسمح أن يكون الوطن مظلة للفاسدين»

الرئيس علي عبد الله صالح

□ الفساد آفة العصر ومرض أصاب دول العالم بل ان البعض يعتبره شراً جاثماً على الاقتصاد العالمي ولا فرق بين دول صناعية وأخرى نامية، إلا أن الدول المتقدمة تحارب الفساد وتكافحه بطرق منهجية داخل بلدانها، ورغم ذلك مازالت روائح الفساد النتنه موجودة مع ملاحظة أن أغلب الفساد يتسم بالغموض والسرية ويمارس الفساد وفق آليات مخادعة تعمل في ظل القانون وتتجاوزه بطريقة مضرة بالمصالح العامة وفيما يخدم المصالح الخاصة للأفراد أو الجماعات، أما ممارسة الفساد خارج بلدانهم فأمر مسموح بل أن بعض الدول شرّعت لمواطنيها ممارسة الفساد وأن لم تشرّع فإن ممارستهم للفساد خصوصا في دول العالم الثالث من الاعراف المقبولة ونتيجة الرغبة في الاستثمارات والحصول على النصيب الاوفر ورفع درجة الربحية تتنافس الشركات في دفع الرشاوى ولكن إلى حدود لا يؤثر على ربحيتها، وعليه فأن تزايد أطماع المفسدين المحليين تؤدي إلى إحجام المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في البلد الذي يصبح فيه الفساد مستشرياً ويبحث عن بيئة أقل فساداً.

طول فترة حكم الرئيس صالح وهو يعمل جاهدا على محاصرة الفساد وقد أتبع سياسات عديدة لمحاربته من خلق المؤسسات الرقابية والتأسيس للقوانين والتشريعات المختلفة والعمل على تفعيلها إلى دعم الدولة بالكادر الوطني النظيف بصرف النظر عن انتمائه السياسي ما دام الولاء الوطني واضحاً لديه. ومثل الصراع على السلطة بين القوى السياسية من وجهة نظري أعظم عامل دعم للفساد ويضاف إليه استغلال الإنتهازيين لسياسات الرئيس صالح لحماية السلم الإجتماعي وترسيخ الامن والاستقرار وخلق التوافق بين القوى السياسية ونزعته التسامحية ورغبته في مشاركة قوى المجتمع في السلطة من خلال التحالفات المختلفة لحماية الدولة والمشروع الوطني (ولكن كل عمل سياسي مهما بلغت دقته تنتج عنها اخطاء وهذه طبيعة السياسة كعملية نسبية فكل سلوك سياسي قد يحمل الصواب والخطأ في ذات الوقت وكلما استخدمنا العقل أكثر اقتربنا من الصواب وليس الحق وقد يكون السلوك مجرباً في بيئة وكان صحيحا ولكنه عندما يعمل في بيئة مختلفة يفقد صحته ويحتاج إلى تعديل وهذا ما يجعلني أؤكد أن السياسة قائمة على التجريب والتعديل الدائم وتصحيح الأخطاء حتى نصل إلى المنفعة التي تحقق للناس الامن والاستقرار) ونتيجة لذلك تمكّن البعض من نيل ثقة

قانون الذمة المالية وتفعيل محاكم الأموال العامة واللجنة الوطنية لمحاربة الفساد.. خطوات مهمة في الطريق الصحيح

القيادة السياسة التي بنت الثقة على أسس موضوعية ولكن سكرة السلطة والنفوذ وامتلاك القدرة على التأثير خربت بعض النفوس واستغلت قوتها السياسية وبذكاء شديد لخدمة مصالحها الأنانية ومع الوقت تشكلت فئة طفيلية داخل الدولة لها امتداداتها في القطاع الخاص ولها قوة اجتماعية مساندة تستند على فكرة الولاءات الدنيا لا على فكر الدولة الحديثة مما يجعلها قوة سالبة داعمة للفساد.

وكانت القيادة السياسية على الدوام مهتمة بكبح جماح الفساد وأهله وهذا كان صحيحا بالنسبة للأفراد ولكن الفساد الذي أصبح يشكل كتله متماسكه من الفاسدين موجودين في السلطة والمجتمع يمكن أن نطلق عليها قوى الفساد أصبحت من القوة ما جعلها تعتقد أنها قادرة على مواجهة القيادة السياسية وفرض إرادتها على الجميع ولكن الرئيس استطاع أن يحجمها ويحاصرها وهذا افقدها صوابها ولم تجد أمامها إلا تشويه الكوادر الوطنية المخلصة للقيادة والوطن وهي فئات حديثة وولاؤها للدولة وتدافع عن كل القيم المعاصرة للدولة والمجتمع وهذا ربما أسهم في الحد من حركتها وتم استبعاد بعضها ولكنها مازالت حول الرئيس تقاتل معه من أجل الدولة ومشروعها الوطني.

وقوة الفساد مازالت فاعلة داخل النظام منهم من يعمل وفق المشروع الوطني ولكن مصالحه الانانية أعمت بصيرته ومنهم من يعمل وينخر في الجسد على أمل أن يضعف ويذبل وهؤلاء لهم أجندة متناقضة مع المشروع الوطني الذي اسس له الرئيس صالح وهؤلاء هم قلة ولكن خبثهم وحذقهم وارتباطهم بقوى من خارج الحكم في الداخل أو الخارج يجعل منهم خطراً لا يستهان به.

كل ذلك يجعلنا نتفهم أعلان القيادة السياسية في كل مناسبة رفضها المطلق للفساد وتخليها عن كل فاسد أياً كان وسياساتها الحاسمة في تخليها عن كل تحالف لا يخدم الدولة ومشروعها الوطني، وهذا يجعلنا نؤكد أن النظام السياسي قد جعل من محاربة الفساد أستراتيجية متبناه والمتابع للشأن العام في الفترة الاخيرة يجد أنه يتم تحويلها إلى خطط تفصيلية وإجراءات عملية ويأتي الاعتماد على التكنوقراط وتشكيل اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد وإنشاء لجنة مناقصات وقانون الذمة المالية وتفعيل محاكم الأموال العامة خطوات في الطريق الصحيح.

وهذه السياسات العملية جاءت بعد قناعة راسخة بوجود خلل بالمنظومة الحامية للمال العام، وأن بعض السياسات بعد أن أصبحت الدولة قوية يمكن التخلي عنها وأن محاصرة الفساد ومكافحته مسألة غير قابلة للتأجيل، كل ذلك في تصوري يمثل بارقة أمل قوية وصادقة أن المرحلة القادمة هي مرحلة محاربة الفساد وأن المواجهة اصبحت حتمية.

ورئيس الجمهورية تدعمه كل قوى الشعب الحية

سياسات الرئيس علي عبدالله صالح لحماية السلم الاجتماعي وترسيخ الأمن وخلق التوافق بين القوى السياسية.. ونزعته التسامحية يستغلها الانتهازيون لخدمة مصالحهم الأنانية

التي ترى في قيادتها السياسة الأمل الوحيد في قيادة هذه المعركة، فعلى المثقفين والخبراء المساهمة بإجراء الدراسات ووضع الحلول والمقترحات والعمل على تطوير الموجود وبناء رؤية استراتيجية متكاملة وهذه الدراسات ستشكل السّد القوي، وعلى كل من يهمه أمر مكافحة الفساد أن يتحرك فالطريق مفتوحة وممهدة لمواجهة هذه الاشكالية التي أغرقتنا في بحرها وشوهت حياتنا واعاقت حركة الدولة والمجتمع. ويجب علينا أن ندرك أن مكافحة عالم الفساد ليس سهلا بل أنه أشبه بدخول عالم مجهول لا خير فيه والشيطان قابع في كل زواياه ولكن في ظل وضعية تكون القيادة السياسية هي زعيمة هذه الحرب فأن الامور ربما تكون اقل صعوبة فمكافحة الفساد يحتل موقعا متقدما في أجندة رئيس الدولة وتدعمه نخبة وطنية عصرية ومثقفة وخبيرة ولاؤها للدولة ولقيادتها السياسية اولا واخيرا وهي على قناعة تامة أن تجاوز الفساد يمثل شرطاً أولياً لتحقيق التنمية الشاملة بعد أن أصبح يشكل العائق الاساسي امام الجهود المبذولة لتحقيق النهوض.

والبداية تكون بالاعتماد على القيادات القادرة على مقاومة اغراءات الفساد وتملك حزم وصرامة في مواجهة الفاسد أياً كان، وفهم الفساد بشكل صحيح وتجاوز الطرح البسيط والتعامل معه بلغة واضحة وغير عائمة وهذا الامر في غاية الاهمية حتى يتم الانتقال من الحديث العمومي واستغلال الفساد في عملية الصراع السياسي لنيل وكسب المصالح إلى دراسته كما هو في الواقع وبتفاصيل واضحة على أن يكون التناول بصورة دقيقة ومنهجية.

وهذا يتطلب خبرة بالواقع ومعرفة بالفساد وطبيعته وآليات عمله بمعنى أن يتم نزع التناول السياسي ودراسة الموضوع بمهنية عالية وبعد تحليل واقع الفساد ومعرفته بوضوح يتم دراسة اجراءات مكافحته السابقة وكشف العيوب والسلبيات فيها والاجابة على سؤال لماذا استطاع الفساد تجاوزها؟.

وخلال البحث والتقصي لابد من التركيز على النتائج السلبية التي أفرزها والمخاطر الناتجه عن الفساد على الأمن القومي وبعد ذلك اقتراح الحلول وكيفية المواجهة؟ ومن نتائج الدراسات يتم دعم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتطويرها.

ونشير هنا أن مكافحة الفساد أشبه بعملية جراحية خطيرة إذا لم يكن هناك أطباء مهرة وقوات مساندة ومجتمع نظيف قادر على مقاومة فيروسات الفساد وتخريفاتها المرضية الناتجة عن محاصرتها ومعارضة وطنية مخلصة لا معارضة بيدها مشارط تخرب ما يصنعه الأطباء وتستقبل خبثاء الفساد وتجعل من نفسها سهماً بأيديهم لضرب الاطباء في عيونهم وتوظيف غضب الفساد في الصراع من اجل السلطة.

إجراءات المكافحة تحتاج إلى معارضة مخلصة غير تلك التي تستقبل الفاسدين وتصبح سهماً في أيديهم.. توظف غضب الفساد في الصراع من أجل السلطة

إشكالية الفساد

التحليل السابق كان ضرورياً لفهم قضية الفساد وسأحاول أن أطرح رؤية علها تسهم في محاربة الفساد وهنا أضع ملاحظة أولية فحواها أن الفساد في بلادنا يمثل بنية مركبة ومعقدة تتكون من عدة إشكاليات وكل إشكالية مرتبطة بعدة إشكاليات أخرى يعاني منها المجتمع والدولة فلا يمكن فهم الفساد مثلا بدون فهم إشكالية ثقافية معقدة مرتبطة بالعقلية التي يتعامل بها الفرد مع السياسة فمفهوم الدولة والمواطنة والقانون والولاء السياسي والشرعية السياسية مثلا غير واضحة لدى الكثير وهذا يحتاج إلى دراسة مفهوم الدولة في العقلية اليمنية وفهمها وتعاملها مع المفاهيم الحديثة المرتبطة بها.

وفهم الفساد يحتاج إلى فهم الثقافة اليمنية بأبعادها المختلفة وتأثيرها على الدولة وفيما يخص الفساد لماذا يتعامل البعض مع الدولة بعقلية الغنيمة؟ ولماذا تحلل بعض الأطراف نهب المال العام وإعطائه مشروعية دينية؟.....الخ .

بما يعني أن الفساد يحتاج حتى يتم تجاوزه إلى تفكيكه إلى عدة إشكاليات ومعالجة كل إشكالية على حدة مع ملاحظة أنه ربما تتولد إشكاليات أخرى نتيجة المعالجة مرتبطة بالإشكاليات المجتمعية الأخرى وكل تفكيك يؤدي بطبيعة الحال إلى توليد إشكاليات جديدة ولكن مع التفكيك والحل تتطور الحياة وتتقدم ولا يمكن الوصول إلى مرحلة الحسم المطلق خصوصا في عصر التطور فيه سريع مما يولد التعقيد والتركيب في المشاكل التي تواجه المجتمعات.

لنضرب مثالا بسيطا حتى تتضح الرؤية تقوم أطراف في المجتمع باستخدام المناطقية مثلا وغيرها من القيم المتناقضة مع مفهوم الدولة الحديثة كالطائفية بشتى تشكيلاتها كأدوات في الصراع السياسي لتحقيق مصالحها ويتم توظيف الولاءات الدنيا لتعبئة الناس ودفعهم نحو تهديد قيم عليا كالوحدة الوطنية والسلم الإجتماعي والبناء الديمقراطي.

ويسعى النظام لحماية الدولة ومشروعها الوطني من خلال استيعاب تلك القيادات في السلطة على اساس أن يصبح ولاؤها للدولة وتكون معبرة عن حاجات الوطن ككل وتقبل بالقيم المؤسسة للمشروع الوطني ولكن هذه المجموعات دخلت السلطة بهدف تضخيم مصالحها ومع تزايد مصالحها تعزل نفسها ولكن خوفها من أن تخسر تلك المصالح فتتبع استراتيجية التعبئة باستخدام الولاءات الدنيا نقيضة الدولة لتخويف القيادة بعد أن أدركت مدى حساسيتها تجاه كل حراك يهدد الدولة وقيمها العليا. وتستغل موقعها في السلطة وتبدأ تشكل تحالفات ومع زيادة قوتها تبدأ بممارسة الفساد بجراءة هنا تصبح القيادة في حيرة من أمرها ففي حالة المعاقبة والحساب يتحول الانصار إلى إدوات للدفاع عن الفاسد ويتم إستغلال كل شيء لحمايته بما في ذلك تهديد السلم الاجتماعي أما من خلال ممارسة العنف أو التهديد باستخدامه أو اللجوء للخارج وممارسة معارضة قذرة تهدد أعلى القيم الوطنية وبعض القوى الفاسدة تستقبلها المعارضة وتستغل غضبها وتشكل المعارضة آلية لحمايتها ولتخفيف الاحتقان تتم تسويات وفق آليات هي أقرب للصلح لحماية الدولة ومشروعها الوطني.

وتستهوى اللعبة الطامحين الجدد ويستغلون أوضاع الناس وبساطتهم وتستمر التعبئة ونتيجة قناعة القيادة السياسية أن نتائج التعامل مع هذه النوعية من الافراد مضرة على المدى البعيد بالأمن والاستقرار فيتم تجاهلهم وإبراز قيادات وطنية تعمل وفق القيم الحديثة للدولة ولكن تلك الفئات تستمر في عملية التعبئة وتصور الوطنيين على أنهم أتباع للحاكم، وبعد العجز عن تحقيق رغباتها يتجهون لممارسة العمل السياسي من خلال الاحزاب الحديثة ولكن بعقلية تهيمن عليها قيم متناقضة مع فكرة الدولة الحديثة ورغبة جامحة في السلطة وهؤلاء الافراد هم الأكثر جراءة على ممارسة الفساد مهما كانت القيم والشعارات المرفوعة.

ما العمل؟

أن مكافحة إشكالية الفساد وحسمها تحتاج إلى وقت طويل وتحتاج إلى استراتيجية طويلة المدى من خلال تحليل الابعاد التاريخية والفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية المؤسسة للإشكالية وهذا أمر ضروري حتى يتفهم الجميع طبيعة الفساد والادوار التي قد يلعبها الفرد بدون وعي في دعم الفساد وفضح بعض الأطراف التي تلعن الفساد ليلا ونهارا وهي غارقة فيه بدعمها للواقع الذي يتغذى منه الفساد وحتى نتجاوز الطرح الساذج الذي يُحمل أطرافاً داخل النظام مسئولية الفساد أو يتهم الآخرين ويتم تبرئة الذات.

ولا يعني هذا أن لا نتحرك وفق الممكنات ونعلن معركتنا مع هذا العدو اللدود ودعم سياسة القيادة في حربها المعلنة ضد الفساد وأهله وسنحاول أن نطرح بعض الأفكار المتواضعة التي يمكن أن تدعم الأستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

ما الفساد؟

سنتجاوز التعريفات الأخلاقية والدينية وغيرها من التعريفات كما أننا لن نركز على الفساد كأشكلية معقدة ومركبة ونطرح تعريفا إجرائيا دقيقا ومعتمداً من قبل المؤسسات الدولية المهتمه بمحاربة الفساد حتى نتمكن من مواجهة العدو والتعريف يمثل البداية الأولى فاذا عرفت عدوك تعريفاً مباشراً وواضحاً كنت أكثر قدرة على إدارة حرب ناجحة في القضاء عليه أو على الأقل محاصرته وتجميده وشل حركته. الفساد في أوضح معانيه يعني "استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة" هذا التعريف يشير إلى سلوك قصدي مخطط له وله هدف واضح متناقض مع طبيعة الهدف الفعلي ومخالف له بل ويعمل ضده وبالتالي فهو سلوك مدان قانونيا وأخلاقيا واجتماعيا لأنه يشكل انحرافاً عن طبيعة القاعدة القانونية التي تلزم المسئول بالالتزام بالقانون بتنفيذه، فالموظف العام أمسك السلطة الممنوحة له بحكم القانون والقانون يحدد طبيعة العمل وهي في النهاية تهدف لخدمة المصلحة العامة وغير ذلك يمثل أساءة لإستخدام السلطة الممنوحة.

كما أن كل الشرائع الالهية والبشرية ترفض هذا السلوك الشاذ وتعتبره إنتهاكا للقيم والسلوك القويم ونتيجة لإنانية مقيته تجعل الفرد يأخذ ما ليس له والدين الإسلامي يحرم هذا السلوك ويجعل منه خزي وندامة يوم القيامة بل أن هذا السلوك ينتج عنه غضب الله سبحانه وتعالى، بسبب إستغلال الولاية العامة من أجل خدمة الذات وبالتالي الإضرار بمصالح المجتمع ككل.

وابرز الحالات التي يظهر فيها الفساد تتمثل في الرشوة ولها أوجه عديدة ويمثل دفع المبالغ النقدية أحدها والإختلاس بشتى صوره وغسيل الأموال والمتاجرة بالحق العام أو توظيفه لخدمة المصالح الخاصة من خلال إستغلال السلطة الممنوحة وإساءة إستخدامها ويظهر بشكل جلي في المناقصات العامة ومشروعات البنية التحتية وعقود الصفقات الكبيرة والمشروعات الإستثمارية والتسهيلات الضريبية والجمركية حيث يقوم الموظف العام باستغلال موقعه بتقديم التسهيلات المختلفة لصالح المؤسسات الخاصة ويتجاوز القوانين والانظمة خدمة لمصالحه أما بأخذ الرشوة أو دعم شركاته أو شركات أقاربه.

وهنا لابد أن نفرق بين الفساد البسيط الذي يمارسه الموظف العام في الدوائر الحكومية من خلال تقديم خدمات لاصحاب المصالح أما بتسريع المعاملات وعدم تأجيلها أوعرقلتها أو بتقديم خدمات وتسهيلات مخالفة للقانون ومضرة بالحق العام وحقوق الآخرين وهذا الفساد ليس بخطورة الثاني ولكن انتشاره قد يصل بالدولة إلى حالة الضعف.

والفساد الثاني هو الفساد الذي يمارسه الهبارون الكبار وهذا الفساد يقبع في المستويات العليا وهو الذي يهدر مقدرات الدولة لصالح الفساد ونتائجه وخيمة على الدولة والمجتمع ويشكل عائقاً كبيراً أمام بناء الدولة وتحقيق نهوضها التنموي في كافة المجالات.

أسباب الفساد

أسباب الفساد متعددة سنحاول أن نطرح بعض الأسباب المباشرة والتي يمكن ملاحظتها في الواقع اليومي دون الدخول في التفاصيل والأبعاد المؤسسة لتلك السلوكيات لعل أهمها الأسباب التالية:

● انعدام المسئولية الإخلاقية لدى الفاسد فالعديد من موظفي الدولة تهزمهم الاغراءات ويتم تكوين مجموعة مترابطة مستفيدة تتلاعب على النظم والاجراءات ويلعب بعض رجال الأعمال دورا اساسيا في اللعبة وقد استطاع المفسدون في الطرفين تكوين

● على المثقفين والخبراء المساهمة في الجهد الوطني بإجراء الدراسات ووضع رؤية استراتيجية متكاملة

ميثاق للخزي والعار لممارسة النهب وأصبحت ثقافة الاحتيال على النظم والقوانين تتم بآلية منتظمة في أغلب القطاعات.

● قلة الدخل لدى الموظف العام وعدم تغطيته للمتطلبات الأساسية فيلجأ إلى الممارسات الخاطئة، وهذا السبب وأن كان من أقوى الحجج التي يطرحها البعض لممارسة الفساد ولكن الملاحظ أن هناك من تردعه قيمه عن ممارسته رغم قلة الراتب الحكومي ويشكلون الغالبية العظمى من الموظفين كما أن بعض الدول التي تقدم رواتب مرتفعة لم تتخلص من فساد موظفيها.

● عدم وضوح القوانين المتعلقة بالانشطة المختلفة مما يسهل تفسيرها والتلاعب بها بما يخدم مصالح المفسد.

● التنافس بين أعضاء المجتمع وغلبة القيم الإستهلاكية والنزوع نحو خلق سلوكيات جديدة تعلي من قيمة المظاهر التي تركز على أبراز الذات من خلال الأشياء التي يملكها الفرد.

● التأثر بالصّخ الإعلامي الذي ينمي نزعة الإستهلاك لدى الأفراد ورغبتهم في الوصول إلى مستوى معيشي عال يشبه ما يشاهدونه من خلال القنوات الفضائية وعندما يعجز عن تحقيقه بشكل صحيح فانه يلجأ إلى الطرق غير المشروعة.

● وجود اختلالات عميقة في المنظومة الإدارية والمالية.

● وجود بعض المتدينين الذين يحللون الرشوة للحصول أو للحفاظ على مصلحة.

● ضعف المنظومة القانونية وآليات الرقابة وعدم تفعيل ما هو موجود.

● غياب مبدأ الثواب والعقاب.

● نزعة التشكيك الدائمة بمصداقية القيادة والمبادئ المؤسسة للنظام السياسي.

● الازمات الاقتصادية المتلاحقة وصعوبة الوضع المعيشي ومحدودية الموارد مما يدفع البعض لاستخدام وسائل غير مشروعة لتضخيم الثروات وتحقيقها على المصالح الشخصية.

● رغبة الموظف الرسمي في تحسين وضعه او التعود على نمط معيشي عال وتصبح ممارسة الفساد هي الطريق الوحيد للحفاظ على ذلك الوضع.

● تعاون رجال الاعمال مع الموظف الرسمي لتحقيق مصالحهم والاتفاق على ممارسة الاحتيال على الانظمة والقوانين.

● فساد في نفس الفاسد وغلبة قيم سلبية على سلوكها أبرزها الطمع وعدم الخوف من الله.

مقترحات لمحاربة الفساد:

● تكوين نخبة من ذوي الخبرة مشهود لها بالنقاء ونظافة اليد من رجالات الدولة ذوي الدرجات العالية لتضع خبرتها فيما يخص إشكالية الفساد في رؤى مكتوبة.

● التعامل مع الفساد كخطر يهدد الأمن القومي وهذا يجعلنا نقترح أن يتم تكوين دائرة أو إدارة ضمن مؤسسة الأمن القومي اليمني تكون مهمتها دراسة ومراقبة حالة الفساد في المؤسسات المختلفة ويمكنها التعاون مع الخبراء في كل مؤسسة.

● الاستفادة من افراد مارسوا الفساد ومن خبرتهم في تطوير اجراءات المكافحة وهناك طرق عدة لاخذ المعلومة منهم على أن يكون الامر سريا وباشراف اجهزة امنية وفي تصوري لابد من اتفاق معهم بعدم مساءلتهم قضائيا في أي اعترافات يقدمونها، ويتم تجميع تلك الرؤى وتشكيل خلية عمل تقوم بتحليلها ومن ثم تكوين تصور واحد متماسك يخدم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

● يتم تكوين مجموعة بحثية متخصصة ومجيدة للغات أجنبية ويوفر لها الانتاج المعرفي الذي يتناول الظاهرة، وظيفة هذه المجموعة دراسة الفساد كمفهوم مجرد وتناول اسبابه ومخاطره وكيفية محاربته على أن يتم دراسة تجربة عدة دول متقدمة ودول من العالم الثالث وكيف تعاملت تلك الدول مع ظاهرة الفساد.

● تفعيل القوانين بتطبيقها وبناء قوانين جديدة داعمة، وتطوير انظمة الرقابة. وتفعيل دور التشريعات والأنظمة هو جوهر وجودها فالقوانين وحدها أيا كانت اذا لم يتم تفعيلها تصبح حبراً على ورق ولا معنى لها.

● تكوين ثقافة نابذة للفساد بحيث يصبح الفاسد في المجتمع مرفوضاً وذلك بتفعيل وتشجيع المجتمع بكافة مؤسساته المدنية ليتحول إلى قوة رافضة للفساد ودفع مؤسساته للمساهمة في تغيير منظومة القيم التي تشجع على الفساد.

● تكوين ميثاق شرف اطرافه الشعب بكل قواه فحواه أن الفساد مرفوض وعلى الجميع محاربته وينص الميثاق على أن من يدان بالفساد يتم عزله ونبذه وعدم التعاون معه وأي مؤسسة تتعاون معه أو تقبل خدماته يتم مقاطعتها.

● العمل على وضع استراتيجية متكاملة تعلي من ثقافة المواطنة وحب الوطن وتنشر ثقافة الدولة وما يرتبط بها من مفاهيم معاصرة ومواجهة الدعوات المتناقضة مع قيم الدولة الحديثة وتدعيم ثقافة الوحدة الوطنية المؤسسة على المبادئ الديمقراطية.

● أي مؤسسة في القطاع الخاص كالمقاولين أثبت دفعه للرشوة لموظف أو ساعد على ممارسة الفساد يتم معاقبته بقوة قانونيا بانزال العقوبة عليه واجتماعيا بعزله ونزع الإحترام والتقدير وإعلاميا من خلال التشهير به ويحرم القانون التعاون مع أي مؤسسة خاصة مارست الفساد أو ساعدت عليه.

● تشجيع الاشخاص الشرفاء الذين يكتشفون الفساد ومكافأتهم وحمايتهم ومنحهم أوسمة الشرف في حالة صحة البلاغ، وفي بعض الحالات يتم إخفاء اسم المقاوم للفساد عند الابلاغ إذا رغب في ذلك أو يتم تحويله إلى مخبر في جهته على أن يمنح وسام مكافحة الفساد في فترة لاحقة ويشكل الوسام نقطة للشخص للترقي الإداري.

● تفعيل دور المجتمع المدني بكافة تكويناته في محاربة الفساد.

● تشكيل مجموعات داخل كل مؤسسة في القطاع الخاص والعام وهذه تكون بمبادرة ذاتيه من قبل الموظفين الوطنيين ولا يضير أن تكون سرية ويتم رفع تقارير عن حالات الفساد داخل كل مؤسسة إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، وهذه المجموعات ضرورية فالملاحظ أن هناك مؤسسات لعب الاشخاص الاقوياء ذوو المسئولية الاخلاقية العالية دورا كبيرا في مقاومة الفساد ورفضوا الرضوخ للقوى الفاسدة وجاهدوا بكل قوة وشكلوا اعين ساهرات على المصالح الوطنية وفي حالة عجزهم فانهم يكتبون تقاريرهم الى الجهات العليا وهؤلاء هم الطلائع الوطنية التي ضحت بمصالحها الخاصة وواجهت تهديدات الشيطان وحزبه.

فيما يخص المناقصات

وتشكل رشاوي المناقصات والعقود المتعلقة بالصفقات الكبيرة بؤرة مميته للتنمية ومصدر المال الوفير للمفسدين ويبدأ الفساد من مرحلة إقرار المشروعات ومرحلة دراستها وعند أبرام العقود تتم الصفقة بين طرفين الموظف العام (شخص أو عدة أشخاص) والشركة أو المقاول المستفيد ويتعاون الطرفين يصبح من الصعوبة كشفهم فكل الأوراق سليمة وفي مراحل التنفيذ يتم صرف الرشاوي للمشرفين. ويمكن تجاوز ذلك أن تقوم باعداد الدراسات والاشراف على المناقصات والعقود الكبيرة هيئات مستقلة وتقوم بحساب التكاليف بدقة عالية وتحديد التكلفه لابد أن تكون مبنية على دراسات دقيقة..ومن الضروري تحديد الذمة المالية لمسئولي الهيئة وأفراد إسرهم وأن يكون القانون واضحا وبيّن في تحديد العقوبات في حالة إخلال أي عضو في الهيئة بالشروط المحددة بحيث ينص على أن أي عضو يقبل الرشوة بأي شكل كانت عينية أو معنوية له أو لاحد اقربائه يعاقب.

نخبة من ذوي الخبرة مشهود لها بالنقاء ونظافة اليد.. مجموعة بحثية متخصصة.. تفعيل القوانين وتطبيقها وتفعيل دور المجتمع المدني.. مقترحات مهمة ضمن استراتيجية مكافحة الفساد

أضافة لذلك يتم تقديم العطاءات في ظل منافسة كاملة وهذا يتطلب أن تكون المعلومات المتعلقة بالمناقصة سرية ولا يتم كشفها للمتنافسين ويتم معاملة الجميع بالتساوي وبعدالة تامة وفي حالة تسريب معلومات أو منح ميزات لإي طرف يتم اعادة التنافس ومعاقبة المسئول الرسمي والشركة التي استخدمت الرشوة بعقوبات قوية وحاسمة.

في حالة ممارسة من لهم تاثير ونفوذ في السلطة على مسئولي الهيئة يتم تحديد نص قانوني يعالج هذه المسالة، ولابد أن ينص القانون أنه بعد الانتهاء من عملية إرساء المناقصة تصبح المعلومات متاحة للجميع خصوصا وسائل الإعلام.

وهذه الإجراءات وأن كانت حاسمة إلا أنه يمكن اختراقها من قبل الاطراف المتنافسة أو المسئولين مما يجعل تشكيل رقابة ذات طابع سري أحد الحلول.

* قسم العلوم السياسية- جامعة صنعاء